النتائج والآثار على التحول الديمقراطي، والنضال من أجل أزالتها[i].

المقدمة:

في ظل التحديات الخطيرة التي يواجهها اليمن من أزمة سياسية خطيرة قوامها: القضية الجنوبية وحروب صعدة وخروج تنظيم القاعدة عن السيطرة، وانسداد الأفق السياسي، وأزمة اقتصادية تلتقي تبعاتها مع نتائج الأزمة السياسية لتشكل خطراً يهدد وحدة الكيان الوطني ويدفع بالبلاد بالانزلاق إلى الفوضى، يكون اليمن بحاجة إلى مواجهة هذه الأزمات بقوى حية ونموذجها اليوم في اليمن التحالف الفريد الممثل بأحزاب اللقاء المشترك، من هنا تستهدف هذه الدراسة الإجابة على عدد من الأسئلة المتعلقة بهذا التحالف ودوره في الإصلاح، وعلى وجه الخصوص: لماذا كان من الممكن إيجاد تحالف فريد من التوجهات السياسية- الأيديولوجية المختلفة والمتصارعة تاريخياً المتمثلة بالحزب الاشتراكي اليمني وحزب التجمع اليمني للإصلاح ومعهما الأحزاب القومية والأحزاب ذات المرجعية الدينية الأخرى المختلفة؟ هل رؤى هذا التحالف السياسي للإصلاح الديمقراطي تجاوزت الانتماءات الأيديولوجية للأحزاب والقوى المشكلة له؟ هل ثمة مرجعية تنظيمية وبرنامجية لهذا التحالف؟ هل تشكل الرؤى البرنامجية حلول للأزمة السياسية ومكوناتها الجهوية والبنيوية المتمثلة بالانقسام الجهوي ومركزية الحكم وأزمة الشراكة؟ ما هو أفق التوافق السياسي لربط أواصر النسيج السياسي، الاجتماعي، الوطني اليمني مع بعضها البعض ضمن مشروع وحدوي في سياق الانقسام الحاد: الشمالي- الجنوبي والحيلولة دون انهيار الكيان الوطني برمته؟.

يزداد طرح هذه الأسئلة والإجابة عليها أهمية وحيوية في ظل عجز السلطة الحالية عن إيجاد حلول للقضية الجنوبية لتجنب مخاطر الدعوة للانفصال أو تقرير المصير ومسار تحول بعض اتجاهات الحراك الجنوبي نحو الحراك المسلح، وعجزها عن إيجاد حلول جذرية لقضية صعدة وتكرار الحروب هناك وعجزها عن الشراكة الداخلية والخارجية: السياسية والاقتصادية وعن القبول بالحوار الوطني مع أطراف الأزمة، الأمر الذي أوصل البلاد إلى انسداد سياسي وصل إلى توقف العملية الديمقراطية والسياسية ذاتها، علاوة على استفحال الأزمة الاقتصادية يوماً عن يوم، وفقدان السلطة قدرة الحفاظ على الروابط مع المجتمع والروابط بين مكوناته، ناهيك عن التغلغل فيه والفشل في تقديم الخدمات له وحماية أمنه واستقراره، الأمر الذي ترتب عليه بروز مخاطر جادة لانزلاق اليمن نحو الفوضى الشاملة والحروب الأهلية مما يجعل وحدة التراب الوطني مهددة بالخطر.

في ظل هذه المخاطر صار الأمل الوحيد لإنقاذ اليمن واستعادة أواصر الوحدة الوطنية يتمثل بتحالف اللقاء المشترك وشركائه، وهو تحالف يشمل حزب التجمع اليمني للإصلاح(مرجعية دينية)، الحزب الاشتراكي اليمني، التنظيم الوحدوي الناصري، حزب البعث العربي الاشتراكي، حزب الحق(مرجعية دينية)، وحزب إتحاد القوى الشعبية(مرجعية دينية)، وجميع هذه الأحزاب صارت أحزاب مدنية- سياسية يجمعها العمل من أجل التحديث وتحقيق التحول الديمقراطي، وهو تحالف أتسع الآن ليشمل قوى أخرى كشريكة في التحالف من أجل التغيير، ومن شركائه الجدد حزب التجمع الوحدوي اليمني، جبهة التحرير، قيادات من الجنوب في الخارج، بعض أطراف الحراك الجنوبي، جماعة الحوثيين، ومنظمات من المجتمع المدني، وممثلين عن فئات المجتمع المختلفة، وممثلين عن ساحات الاعتصام الدائم الذي بدأ في 11فبراير2011م ولازال مستمراً حتى الآن.

تمت الإجابة على الأسئلة باستخدام المنهج الشكلي التحليلي، أي من خلال وثائق الحزب الاشتراكي اليمني والتجمع اليمني للإصلاح لتحليل الكيفية التي أدت إلى توفر إمكانية قيام هذا التحالف، والقواعد التنظيمية والهيكلية التي

تنظم عمل التحالف وهيئاته ورواه للإصلاح في إطار برنامجي شامل يظهر إمكانية الدور الذي يلعبه ويمكن أن يلعبه التحالف في الإصلاح الشامل ومنع الانهيار باستخدام وثيقتي: مشروع اللقاء المشترك للإصلاح السياسي الصادر عام 2005م، ومشروع رؤية للإنقاذ الوطني الصادر عام 2009م، وتحليل كل هذا بما يظهر الممكنات التي حققت هذا التحالف الفريد ودوره الحالي والمستقبلي في الإصلاح وإنقاذ اليمن من مخاطر الانهيار وتفتت وحدة التراب الوطني.

تمت الإجابة على الأسئلة بصورة مباشرة حيناً وضمنية أحياناً أخرى من خلال ثلاث فقرات، تتكون منها الدراسة بالإضافة إلى هذه المقدمة وخاتمة:

الفقرة الأولى:خلفيات التحالف بين الأحزاب:

تناولت هذه الفقرة أسس ومقدمات التحالف بين الحزب الاشتراكي اليمني والتجمع اليمني للإصلاح، ومن تلك المقدمات والأسس قبول الحزبين بحياد المؤسسة الدينية(المسجد والمؤسسة التعليمية) وعدم المساس بالدين، وذلك طبقاً لقانون الأحزاب الصادر عام 1991م، وقبول الحزبين بالشراكة في الائتلاف الحكومي عام 1993م وعودة التعاون بعد الاستدعاء من جديد للصراع الأيديولوجي والمواجهة المسلحة في حرب 1994م وتطور التعاون وصولاً إلى التنسيق ثم التحالف في إطار اللقاء المشترك وجذره المشترك مسعى إحداث تحول ديمقراطي وإقامة الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة.

الفقرة الثانية:تحالف اللقاء المشترك:

تناولت هذه الفقرة أسس التعاون من خلال اللقاء المشترك ثم التنسيق والتحالف في إطار اللقاء المشترك الذي صار كياناً سياسياً له مرجعية تنظيمية وبرنامجية، وتوسيع التحالف في إطار اللجنة التحضيرية للحوار الوطني التي تضم إلى جانب أحزاب اللقاء المشترك ممثلين عن مختلف فئات المجتمع، أحزاب أخرى، قيادات جنوبية في الخارج، بعض قيادات الحراك الجنوبي وممثلين من جماعة الحوثي، واتساع هذا التحالف بصورة أوسع بتشكيل ائتلاف سياسي جديد، هو- المجلس الوطني لقوى الثورة السلمية..

الفقرة الثالثة:رؤية التحالف للتغيير:

تشمل هذه الفقرة أسس التغيير في مشروع اللقاء المشترك للإصلاح السياسي والوطني الصادر عام 2005م ومشروع رؤية الإنقاذ الوطني الصادر عام 2009م، ومن خلال المشروعين تم تبيان رؤية التحالف لحل الأزمة السياسية ومكوناتها الجهوية والبنيوية، ومنها حلول مستعجلة تتمثل بمعالجة وإزالة آثار ونتائج حرب 1994م وآثار حروب صعدة، وحلول جذرية تحقق إقامة دولة القانون وعدالة توزيع السلطة والثروة وتوفير شروط الانتقال الديمقراطي من خلال لا مركزية لحكم وإصلاح النظام السياسي، بما في ذلك، تغيير شكل الدولة والأخذ بنظام الدولة الفيدرالية أو تحقيق اللاّمركزية عبر الحكم المحلي واسع الصلاحيات،إصلاح السلطة التنفيذية، بما في ذلك الأخذ بشكل نظام الحكم البرلماني، إصلاح السلطة التشريعية، بما في ذلك الأخذ بثنائية السلطة التشريعية المنتخبة بانتخابات مباشرة، إصلاح السلطة القضائية، بما يحقق استقلالها عن السلطة التنفيذية وتحديثها بنيةً وإدارةً وأداءً، وأضافت وثيقة تأسيس المجلس الوطني لقوى الثورة السلمية المقرة من الجمعية الوطنية بتاريخ 17 أغسطس 2011م، النص صراحة على إقامة الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة.

ومن مجمل ما ورد في الدراسة يمكن الخروج باستنتاج رئيسي- هو، أن اللقاء المشترك في اليمن يمثل ظاهرة تسامح سياسي غبر مألوفة وغير مسبوقة في البلاد العربية، وأحزابه تمثل الرابطة السياسية الطوعية الوحيدة الباقية بين أبناء اليمن مما يجعل هذا التحالف مؤهلاً للعب دور أساسي في الإصلاح الديمقراطي ومحط أمل الكثير من اليمنيين في إنقاذ اليمن من الانزلاق إلى حروب أهلية وحماية الوحدة الوطنية ووحدة التراب الوطني واستعادة العملية الديمقراطية وإقامة دولة القانون- الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة.

خلفيات التحالف بين الأحزاب

التحالفات السياسية عملية مرافقة للعمل السياسي، لكنها لا تكون تجربة مثيرة وتثير الاستغراب والجدل حينما يكون هذا التحالف بين قوى وأحزاب تتبنى أيديولوجيات متقاربة، وما يثير التساؤل- هو أن يقوم التحالف بين أحزاب مختلفة أيديولوجياً، وهو الأمر الذي جعل تشكيل اللقاء المشترك في مطلع النصف الثاني من تسعينات القرن العشرين محل تساؤلات مردها التقاء الحزب الاشتراكي اليمني والتجمع اليمني للإصلاح في إطار هذا التحالف على الرغم من الاختلاف الأيديولوجي الحاد وبعد صراع عنيف ومرير كان أخر فصوله الحرب الأهلية عام1994م. وهنا يطرح السؤال- لماذا كان من الممكن إيجاد تحالف فريد من التوجهات السياسية- الأيديولوجية المختلفة، المتمثلة بالحزب الاشتراكي اليمني والأحزاب القومية: الناصري والبعث، والأحزاب ذات المرجعية الدينية: التجمع اليمني للإصلاح، حزب الحق، وحزب إتحاد القوى الشعبية؟

الإجابة على هذا السؤال ستقتضي أن تركز هذه الدراسة على تطور العلاقة على وجه الخصوص بين الحزب الاشتراكي اليمني والتجمع اليمني للإصلاح في إطار تحالف اللقاء المشترك كون التناقض والخلاف الأيديولوجي

بين الحزبين وصل حد خوض الحروب الأهلية قبل وبعد الوحدة، ومن خلال التحليل الموضوعي للوقائع التي قادت لإخراج الحزبين من الصراع العنيف إلى التحالف.

تظهر التحولات التي طرأت على العلاقة بين الحزب الاشتراكي اليمني والتجمع اليمني للإصلاح أن الأيديولوجيات كشعارات مبسطة لحشد المجتمع حول رؤية فكرية ونهج سياسي، ليست هي المتحكمة بالنهج السياسي وإنما النهج السياسي هو الذي يتحكم بالأيديولوجيا وقد يفرض ترك الأيديولوجيا جانباً وتغليب متطلبات هذا النهج على صعيد الخطاب والشعار والتحالف أيضاً، إذ كان لمراجعة النهج السياسي والتحول فيه إلى القبول بالنهج الليبرالي: الديمقراطية- التعددية والحرية الاقتصادية، الدور الرئيس في تحول العلاقة بين الحزبين من العداء والحرب إلى التنسيق والتحالف ووضع الخلاف الأيديولوجي جانباً، وترجع أسباب هذا التحول إلى عوامل ذاتية للحزبين وعوامل موضوعية، تتناولها هذه الدراسة بصورة مجملة ودون فصل بين الذاتي والموضوعي لصعوبة ذلك الفصل كما يتبين لاحقاً.

بدأ التجديد النظري أول محاولاته لدى الحزب الاشتراكي اليمني عام 1987م ، وكان من مؤشرات ذلك الحديث عن ضمان حرية وممارسة المواطنين لحقوقهم وإشاعة الديمقراطية على صعيد الدولة والمجتمع[1]، وتحقيق الوحدة اليمنية على أسس ديمقراطية وعبر الحوار الديمقراطي[2]، وتم التراجع تدريجياً عن مهمة التغيير الثوري في الشمال وطرحت مهمة التغيير الديمقراطي، وصياغة مفهوم جديد للوحدة اليمنية بالعمل من أجل قيام تجربة ثالثة في اليمن تأخذ الأفضل في تجربة الشطرين وبطريقة سليمة وسلمية، وعلى أساس ديمقراطي، وتم التراجع عن النهج الاقتصادي القائم على الاقتصاد الموجه لصالح الأخذ بآليات السوق مع إطلاق إمكانية التنافس المتكافئ بين القطاعات وأشكال الملكية المختلفة، وبصورة عامة صارت الليبرالية تشكل مضمون التوجه السياسي للحزب الاشتراكي اليمني[3].

بيد أن هذا التحول لم يلتفت إليه في ظل الدخان الكثيف للحرب الباردة التي كانت انعكاساتها في اليمن حرب ساخنة.

لقد عبر هذا التحول عن نفسه في إطار برنامجي بإقرار **"الاتجاهات الأساسية للإصلاح السياسي الشامل"** مطلع عام 1990م، حيث أقر البرنامج بوضوح إفساح المجال أمام نمو وتطور مختلف الأنماط الاقتصادية: العام والتعاوني والمختلط والخاص[4]، وأقر إشاعة الديمقراطية عن طريق توسيع قاعدة المشاركة في إدارة شئون الدولة، وضمان حرية التعبير وإشاعة وتشجيع الرأي والرأي الآخر وحق الأحزاب والقوى والشخصيات الوطنية في إصدار الصحف الخاصة بها، وإيجاد الضمانات الدستورية لمشاركة الأحزاب في الممارسة الديمقراطية وضمان الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين وضمان حرية واستقلال منظمات المجتمع المدني، وعبر البرنامج أن الديمقراطية هي الوسيلة الفعالة الوحيدة لتحقيق الوحدة اليمنية وهي أساس الحكم في دولة الوحدة[5].

---

[1]- الحزب الاشتراكي اليمني (بدون تاريخ إصدار). الوثيقة النقدية التحليلية لتجربة الثورة في جمهورية اليمن الديمقراطية (1986-1987م) صـــ49 وما بعدها عدن: دار الهمداني للطباعة والنشر.

[2]- نفس المصدر صـــ90.

[3]- أنظر علي محمد الصراري (2002م). في مستقبل الحزب الاشتراكي اليمني في ضوء مؤتمره الرابع صـــ22-23 صنعاء: وقائع ندوة مركز دراسات المستقبل ، ديسمبر8.

[4]- الاتجاهات الأساسية للإصلاح السياسي والاقتصادي الشامل المقر في الدورة 19 للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني 10-15فبراير 1990م،دار الهمداني-عدن،بدون تاريخ إصدار،صـــ5-6.

[5]- نفس المصدر صـــ34-36ـــ، إذ جاء في البرنامج : ((إن رؤية برنامج الإصلاح السياسي لإشاعة الديمقراطية في الحياة السياسية تتأسس على حقيقتين مترابطتين أولاهما: الحاجة الموضوعية لتوسيع قاعدة المشاركة في إدارة شئون الدولة.....وثانيهما: أن الديمقراطية هي الوسيلة الفعالة الوحيدة لتحقيق الوحدة اليمنية وهي أساس الحكم في دولة الوحدة اليمنية)).
أقر البرنامج: ((تفعيل الحياة السياسية من خلال:

- ضمان حرية التعبير وإشاعة وتشجيع الرأي والرأي الآخر وحق الأحزاب والقوى والشخصيات الوطنية في إصدار الصحف الخاصة بها،والنشر ووسائل الإعلام الحكومية.
- تأمين مساهمة الأحزاب والقوى الوطنية في برنامج الإصلاح.....
- توسيع وترسيخ قاعدة الممارسة الديمقراطية...وإيجاد الضمانات الدستورية لمشاركة الأحزاب والقوى والعناصر الوطنية فيها.

قامت الوحدة بين شطري اليمن محققة الاتجاهين الأساسيين الواردين في التوجه الجديد للحزب، هما: قيام الوحدة بالطريق السلمي الديمقراطي، واقتران الوحدة بالديمقراطية ومثل ذلك متغيراً كبيراً فرض نفسه على الحزبين إما بالقبول والرضا أو التسليم بالأمر الواقع وقد ساعد قبول كل حزب بالآخر عاملين:

الأول- تمثل بتزامن متغير الوحدة بالمتغير الدولي الخاص بالتوجهات الديمقراطية على الصعيد العالمي، وقد أدى هذا الأمر إلى نتائج هامة على الصعيد العملي حيث وجد الحزبان بهذا التوجه الديمقراطي القائم على التعددية الحزبية والسياسية واعتماد الانتخابات وسيلة للتداول السلمي للسلطة ما يلبي طموحهما معاً وهو ما أجبر كل من الحزبين بمفرده على التوجه نحو القيام بمراجعات عميقة أفضت إلى تغيير كل منهما لرؤيته ونظرته وتوجهاته العملية والبرنامجية إلى حد ما والتحول عن إعطاء الاعتبار الأول للموقف الأيديولوجي إلى اعتبار المصالح أولاً، مما يجعل الحزبين يقتربان من ممارسات وسلوك الحزب البرجماتي، الذي يضع الواقع ومتطلباته محل اهتمامه أي تغليب الواقعية السياسية على الأيديولوجيا.

الثاني- خلال الفترة الانتقالية التي أعقبت إعلان الوحدة، وبالرغم من تأثير الماضي وصراعاته على علاقات الحزبين خلالها، فقد فرضت الأوضاع على الطرفين نوع من التلاقي والتعامل المباشر في مجلس النواب، وفي بعض المواقف السياسية، ومنها ما جرى من توافق وطني بين مختلف فرقاء العمل السياسي على قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية، وكان لهذا الأمر نتائج إيجابية حيث سمحت تجربة العمل المشترك للطرفين بتفهم بعضهم بعضاً، وبدأت تتشكل قناعات لدى كل منهما وأنه ليست هناك موانع أيديولوجية تمنع اتفاقهما وتفاهمهما.

على أساس القانون رقم (66) لسنة1991م بشأن الأحزاب والتنظيمات السياسية تم قبول الحزبين بحياد المؤسسة الدينية (المسجد) وعدم التكفير أو المساس بالدين.

من هنا، قبل التجمع اليمني للإصلاح المساهمة في الحياة السياسية والعملية الديمقراطية لضمان تداول السلطة أو المشاركة فيها سلمياً عن طريق الانتخابات الحرة والنزيهة[6]، أي قبل أن يكون حزباً سياسياً وواحداً من الأحزاب السياسية التي تعمل على تنظيم المواطنين وتمثيلهم سياسياً[7]، واحترام الحقوق والحريات الأساسية بمرجعيتها

- إقرار مبدأ المنافسة العامة والاستفتاء الشعبي على أية تعديلات في القوانين تتعلق بأسس النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبالحقوق والحريات الديمقراطية للمواطنين والقوانين الأساسية)).

[6]- تنص المادة (6) من قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية على أن: ((يمارس الحزب أو التنظيم السياسي نشاطه بالوسائل السلمية والديمقراطية لتحقيق برامج محددة ومعلنة تتعلق بالشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجمهورية،وذلك عبر المساهمة في الحياة السياسية والديمقراطية لضمان تداول السلطة أو المشاركة فيها سلمياً عن طريق الانتخابات الحرة النزيهة)).

[7]- تنص المادة من القانون على أن: ((تسهم الأحزاب والتنظيمات السياسية في تحقيق التقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي للوطن وترسيخ الوحدة الوطنية من خلال الممارسة الديمقراطية،وذلك طبقاً للأسس المبينة في الدستور باعتبار الأحزاب تنظيمات سياسية وطنية وشعبية وديمقراطية تعمل على تمثيل المواطنين وتمثيلهم سياسياً)).

الكونية، والتخلي عن تكفير الأحزاب السياسية الأخرى أو المجتمع وأفراده أو الإدعاء بالتفرد بتمثيل الدين[8]والقبول بحياد المؤسسة الدينية (المسجد) والمنشات التعليمية[9].

وبالمقابل قبل الحزب الاشتراكي اليمني بقيود عامة ذات طابع ديني تضمنها القانون، مثل: عدم تعارض مبادئ وأهداف وبرامج ووسائل الحزب مع مبادئ الدين الإسلامي أو قيامه على أسس مناهضة للدين الإسلامي، وعدم مساس نشاط الحزب بالعقيدة الإسلامية للمجتمع، وهي موافقة حملت في طياتها مخاطرة استخدام هذه القيود العامة وغير المحددة لإعاقة نشاط الحزب، لكنها كانت مخاطرة الضرورة من أجل القبول بالديمقراطية والتعددية الحزبية على وجه الخصوص..

وتعبيراً عن التحول الجاري في إطار الحزب الاشتراكي اليمني أصدر الحزب في مايو1991م مشروع لنظام داخلي جديد، قام على مفاهيم جديدة تراجعت عن الموقف الطبقي الحاد، إذ أعتبر الحزب- حزب وطني ديمقراطي مفتوح الانتماء لكل أبناء اليمن[10]، وأن الحزب يهتدي بمنهاج الفكر العلمي، ويستلهم الملامح الديمقراطية في التراث الوطني والقومي والإسلامي وفي الفكر الإنساني وقيم الحرية والديمقراطية والعدالة والمساواة الاجتماعية

---

[8]- تنص المادة (8) من القانون على أنه: ((يشترط لتأسيس أي حزب أو تنظيم سياسي أو للاستمرار في ممارسة نشاطه ما يلي:
أولاً: عدم تعارض مبادئه وبرامجه ووسائله مع:
أ- الدين الإسلامي الحنيف.
ب- سيادة واستقلال الوطن ووحدته أرضاً وشعباً.
ج- النظام الجمهوري وأهداف ومبادئ ثورتي سبتمبر وأكتوبر ودستور الجمهورية اليمنية.
د- الوحدة الوطنية للمجتمع اليمني.
ه- الحريات والحقوق الأساسية والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان.
و- الانتماء القومي العربي والإسلامي للمجتمع اليمني.
ثانياً:عدم تطابق برنامجه مع برامج الأحزاب والتنظيمات السياسية الأخرى عند التقدم بطلب تأسيسه وذلك فيما يتعلق بالسياسات التي يعتمد عليها في تحقيق أهدافه في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
ثالثاً: إن يكون له نظام داخلي وبرنامج عمل سياسيي مقرين من أعضائه عند التقدم بطلب التأسيس.
رابعاً: عدم قيام الحزب أو التنظيم السياسي على أساس مناطقي أو طائفي أو فئوي أو مهني أو التمييز بين المواطنين بسبب الجنس أو الأصل أو اللون.
خامساً: عدم قيام الحزب أو التنظيم السياسي على أساس مناهض للدين الإسلامي أو على أساس تكفير الأحزاب أو التنظيمات السياسية الأخرى أو المجتمع وأفراده أو الإدعاء بالتفرد بتمثيل الدين أو الوطنية أو القومية أو الثورة.
سادساً: يحظر على الحزب أو التنظيم السياسي الآتي:
أ- إقامة تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية أو المساعدة في إقامتها.
ب- استخدام العنف بكل أشكاله أو التهديد به أو التحريض عليه.
ج- إن تتضمن برامجه أو نشراته أو مطبوعاته ما يحرض على العنف أو إقامة تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية علنية أو سرية.
سابعاً: إن لا يكون الحزب أو التنظيم السياسي تابعاً لأي حزب أو تنظيم سياسي أو دولة أجنبية ويحق لأي حزب أو تنظيم سياسي إقامة علاقات ثنائية متكافئة مع أي حزب أو تنظيم سياسي غير يمني وبما لا يتعارض مع المصلحة الوطنية العليا ونصوص الدستور والقوانين النافذة.
ثامناً: علانية مبادئ وأهداف ووسائل الحزب أو التنظيم السياسي وتشكيلاته وقيادته.
تاسعاً: قيام الحزب أو التنظيم السياسي على أساس وطني بحيث لا تحصر العضوية في منطقة جغرافية معينة.))

[9]- تنص المادة(33)من القانون على أنه: ((يجب على كل حزب أو تنظيم سياسي أن يتقيد في ممارسته لنشاطه بما يلي:
1- عدم المساس بعقيدة الشعب الإسلامي. =
= 2- عدم تبني أي شكل من أشكال الحكم البائد الملكي والسلاطين وتحريم أي نشاط يناهض أهداف الثورة اليمنية والنظام الجمهوري والوحدة والديمقراطية.
3- عدم الإخلال بالأمن والنظام العام أو الإقدام على التأمر والعنف أو التحريض عليهما.
4- عدم المساس بحيادية الوظيفة العامة، كما يحظر تسخير الوظيفة العامة أياً كان نوعها أو مستواها أو المال العام لأي غرض حزبي أو تنظيمي بصورة مباشرة أو غير مباشرة وفي حالة المخالفة تطبق العقوبات المنصوص عليها في القوانين النافذة.
5- عدم القيام بأي استقطابات حزبية وفقاً للفقرة(4)من المادة(10)من هذا القانون.
6- عدم استخدام المساجد والمنشات التعليمية والحكومية لممارسة النشاط الحزبي أو الدعاية لصالح أو ضد حزب أو تنظيم سياسي.
7- يجوز استخدام الأماكن العامة للنشاط السياسي بالتنسيق المسبق مع الجهات المختصة.))

[10]- إذ جاء في المشروع أنه: ((الحزب الاشتراكي اليمني هو حزب وطني ديمقراطي تضم في صفوفه على أساس الانتماء الطوعي الكفاحي لعناصر الطليعة الواعية من أبناء الشعب اليمني.....)).

في هذا الفكر[11]، وأن البناء التنظيمي للحزب على أساس الديمقراطية[12]، وأن أولويات مهام الحزب مع الأحزاب الأخرى تتمثل في ترسيخ الديمقراطية وتحقيق التحديث والتنمية، والعدالة الاجتماعية، بناء الدولة الديمقراطية الحديثة، وبناء مقومات المجتمع المدني الحديث[13]، وأكد المشروع على إقامة التحالفات الوطنية الديمقراطية بين مختلف الأحزاب بهدف، حماية الوحدة، ترسيخ الديمقراطية، تأمين التنمية والعدالة الاجتماعية، وألتزم بالعمل مع هذه الأحزاب للبحث عن صيغة تنظيمية ديمقراطية ملائمة لهذا التحالف[14].

هذه المفاهيم الجديدة حلت محل مفاهيم الحزب الطليعي، الاشتراكية العلمية، المركزية الديمقراطية، تحالف الطبقة العاملة مع الفلاحين والفئات الشعبية الكادحة الأخرى وإنجاز مهام الثورة الوطنية[15].

لقد كان من نتائج هذا التحول الفكري والتسامح الأيديولوجي وإجراء أول انتخابات تعددية عام 1993م قيام ائتلاف حكومي بين الحزب الاشتراكي اليمني، التجمع اليمني للإصلاح، والمؤتمر الشعبي العام، وهو ما وفر إمكانية التعامل المباشر بين الحزبين بصورة أكبر وأزال الكثير من علامات الاستفهام، وأظهر قبول كل منهما بالآخر، خاصة أنه لم تحصل مصادمات وخلافات في العمل الوظيفي بين كل من ممثلي الاشتراكي والتجمع في الائتلاف الحكومي الذي كان يرأسه الاشتراكي، بل كان من الملاحظ أن العلاقات الشخصية بين ممثلي الطرفين في الحكومة الائتلافية تتنامى إيجابياً، وكان لهذا الائتلاف دلالة سياسية وفكرية هامة من حيث تخلي التجمع اليمني للإصلاح عن نهج تديين السياسة، بالقبول بفكرة أن الأحزاب- هي إطارات سياسية وتنظيمية تعبر عن مصالح مختلفة، وأن الاختلاف بينها يرتبط بتباين في الرؤى والمصالح، وهو اختلاف في شئون الحياة والسياسة ولا صلة له بالإيمان والكفر، وكان من المفترض أن يترتب على ذلك:

حدوث تغيير على صعيد الوعي والتخلي عن البرنامج السياسي القائم على التكفير[16]، وبالتالي، حدوث تحول جوهري في التجمع اليمني للإصلاح بانتقاله إلى حزب سياسي واضح، وكان حدوث ذلك يعني إضافة عامل جديد لتوفير شروط الانتقال الديمقراطي، الأمر الذي جعل الرئيس علي عبدالله صالح ومعه حزبه- المؤتمر الشعبي العام يسارع في الإعداد للحرب لمنع حدوث هذا التحول وساعده التحالف مع التنظيمات الجهادية والمباركة الأمريكية- الأوروبية للثأر من الاشتراكي والضغط على التجمع اليمني للإصلاح من خارجه ومن داخله لخوض الحرب مع الحليف الإستراتيجي، قبل حدوث التحول الذي كان سيأتي على حساب هذا الحلف.

لقد تمكن الرئيس علي عبدالله صالح في أجواء الإعداد للحرب من الزج بالتجمع اليمني للإصلاح في إطار التحالف للعودة إلى المواجهة الأيديولوجية مع الحزب الاشتراكي اليمني في ظل خلاف الرئيس مع الاشتراكي حول طبيعة الدولة وكيفية إدارتها ورفض الرئيس للإصلاح الشامل وإقامة دولة الوحدة على أسس ديمقراطية،

---

[11]- ورد في المشروع أن: ((يهتدي الحزب بمنهاج الفكر العلمي ويعتمد على الدراسة الخلاقة الملموسة لظواهر الواقع الحي الملموس على الأصعدة الوطنية والقومية والإنسانية.....ويستلهم الحزب القسمات الديمقراطية المشرقة في تراث الشعب اليمني وحركته الوطنية الديمقراطية وفي تراثنا القومي والإسلامي،ويرفض الحزب التعصب الفكري الضيق،ويتفاعل إيجابياً مع مختلف تيارات الفكر الإنساني التي تؤمن بمثل الحرية والديمقراطية،وقيم العدل والمساواة الاجتماعية)).

[12]- ورد في المشروع على أنه: ((يقوم البناء التنظيمي للحزب على أساس الديمقراطية ويستوعب في صفوفه إمكانيات التنوع والتعدد في الرأي،وحق المبادرة والاجتهاد الفكري والسياسي،.....)).

[13]- ورد في المشروع أن الحزب((....يكافح مع بقية التنظيمات والقوى الوطنية الديمقراطية الأخرى في الجمهورية اليمنية من أجل توطيد دعائم الوحدة اليمنية وحمايتها،والدفاع عن الاستقلال الوطني والسيادة الوطنية،وترسيخ الديمقراطية وتحقيق التحديث والتنمية....،والعدالة الاجتماعية....بناء الدولة...الديمقراطية الحديثة...وبناء مقومات المجتمع المدني الحديث)).

[14]- ورد في المشروع:نص على أن: ((يواصل الحزب العمل باتجاه توطيد التحالفات الوطنية الديمقراطية في الساحة اليمنية،....،وتحقيق المهام ذات القواسم المشتركة المتمثلة بحماية الوحدة،وترسيخ الديمقراطية وتأمين التنمية والعدالة الاجتماعية.ويسعى الحزب مع تلك التنظيمات والأحزاب للبحث عن الصيغة التنظيمية الديمقراطية الملائمة،التي توحد وتنسق جهودها وإمكاناتها وتؤمن تضافر وتزايد فعالية عملها وكفاحها الوطني الديمقراطي المشترك)).

[15]- كان النظام الداخلي للحزب الاشتراكي المقر في مؤتمره الأول عام 1978م ولا زال سارياً ينص على((ويضم الحزب في صفوفه،على أساس الانتماء الطوعي الكفاحي،العناصر الأكثر تقدماً ووعياً من بين صفوف الطبقة العاملة والفلاحين والجنود والمثقفين الثوريين وجميع الذين يتبنون برنامج الحزب السياسي ويلتزمون بنظامه الداخلي.

إن الأساس النظري للحزب هو نظرية الاشتراكية العلمية.....ويقوم بتعبئة جماهير العمال وسائر الكادحين ويقود نضالهم في سبيل خلق الظروف المادية والروحية لإنجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية والانتقال إلى مرحلة بناء الاشتراكية....ويطبق بصورة خلاقة نظرية الاشتراكية العلمية على واقع اليمن الديمقراطية)).

[16]- أنظر: محمد أحمد علي (1999م). قضية دولة القانون في الأزمة اليمنية صـــــ71-72 بيروت: دار الكنوز الأدبية.

ومعالجة آثار الصراع السياسي، وإجمالاً رفض أسس الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة، وأتخذ باسم التحالف موقفاً مضاداً لمطالبة الاشتراكي بتنفيذ أسس المدنية الدولة الديمقراطية الحديثة الواردة في اتفاقيات الوحدة وفي الدستور، بل السعي إلى تغيير الدستور لإلغاء تلك الأسس وإلغاء قانون حيازة السلاح والاتجار به والقانون العام للتعليم، رفض الحكم المحلي، ورفض تقسيم السلطة بما يحقق التوازن بين هيئات الدولة ويضمن وجود الرقابة المتبادلة بين هذه الهيئات وعدم تركيز السلطات بيد سلطة أو فرد تستبد أو يستبد بها، وأكد التحالف على هذا الموقف الموحد بمقترح تعديل الدستور، واقتراح استبدال الرئاسة الجماعية برئاسة فردية وتركيز السلطات بيد الرئيس الذي لا يخضع للمساءلة والمحاسبة، وكان الرئيس بمقابل هذا كله يقبل بشرعية الفتوى التي أستهوت الأصوليين في الإصلاح بقيادة عبدالمجيد الزنداني.

لما صار الأمر بين إمكانيتين لتحديد مستقبل اليمن: إمكانية إقامة الدولة المدنية الحديثة وتحقيق الانتقال الديمقراطي أو إمكانية العودة إلى نظام الجمهورية العربية اليمنية ومن أجل تحقيق الإمكانية الثانية صارت الورقة العسكرية هي خيار الرئيس ومعه التحالف (القبلي، العسكري، الديني الجهادي)، وكان لشعارات الجهاد كبير الفاعلية فأنيط هذا الدور بالجماعة السلفية في التجمع اليمني للإصلاح بقيادة الزنداني والتي قادت التجمع إلى العودة بشن حرب أيديولوجية ضد الاشتراكي تمهيداً لشن الحرب الفعلية وتأجيجاً لها وبمقابل شعارات التكفير والتخوين والدعوة للحرب المقدسة أطلق الاشتراكي شعارات التخوين ضد التحالف وبفعل هذا وذاك قامت حرب 1994م تحت شعارات أيديولوجية مما جعلها كسريان نار في هشيم يابس.

خرج اليمن من الحرب بجراح نازفة إلى اليوم، وكان المستفيد الوحيد من هذه الحرب الرئيس علي عبدالله صالح وعائلته، أما التجمع اليمني للإصلاح الذي دفع ثمن شراكته دم أعضائه وأنصاره، فقد وجد نفسه في مطلع عام 1995م وبعد مضي بضعة أشهر من انتهاء الحرب ودعم تعديل الدستور وتركيز السلطة بيد الرئيس، أن الرئيس وحزبه ينتهج تجاهه نفس السياسة التي أتخذها لإقصاء شريكه في الوحدة- الحزب الاشتراكي، وتحركت آلية الدولة وحزب الرئيس للتحريض ضد التجمع اليمني للإصلاح وتحميله مسئولية الفساد، وأنه يسعى للاستحواذ على الوظيفة العامة والمال العام وإقصاء الآخرين، خاصة من أحزاب مجلس التنسيق[17]، لاسيما من المنتمين إلى الاشتراكي والناصري، وإحلال أعضائه في الوظيفة العامة محلهم، وفي مطلع عام 1996م بدأت السلطة تعد للانتخابات النيابية وبتجاهل لدور التجمع اليمني للإصلاح في اللجنة العليا للانتخابات وفي الائتلاف الحكومي، ومن خبرة التجمع أدرك أن الرئيس يعد لإقصائه وصار يتصرف كمالك للسلطة في وقت لم يعد فيه التجمع أن يدفع من أجل الشراكة أكثر مما دفعه في الحرب، وهنا لم يكن أمام التجمع إلاّ أن يتخذ موقفاً يتفوق فيه على شريكه، بل وعلى نفسه والاتجاه نحو الانفتاح على الحزب الاشتراكي اليمني وعلى كل القوى السياسية الديمقراطية إجمالاً، وكان من نتائج هذا الانفتاح التوقيع مع أحزاب مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة على البرنامج التنفيذي لضمان انتخابات حرة ونزيهة في 1996/8/27م، وكان هذا البرنامج النواة الأولى لقيام اللقاء المشترك والتحالف الذي يتم في إطاره اليوم والعمل من أجل التغيير وإقامة الدولة اللبرالية: الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة- دولة القانون.

تحالف اللقاء المشترك

لقد دعت الحاجة الموضوعية، السياسية الحزب الاشتراكي اليمني وحزب التجمع اليمني للإصلاح ومعهما أحزاب المعارضة المنضوية في مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة إلى تجاوز الاختلال السياسي الناجم عن حرب 1994م ، وتمثلت المرحلة الأولى من التعاون بالالتقاء حول مطلب إجراء انتخابات حرة ونزيهة عام 1996م، وكانت المرحلة الثانية عام 1998م تمثلت في تقوية منظمات المجتمع المدني والضغط من أجل حرية واستقلال النقابات والمنظمات غير الحكومية، وبدأت المرحلة الثالثة عام 2000م أثناء الإعداد للاستفتاء على الدستور والإعداد للانتخابات المحلية2001م التي مثلت لحظة فاصلة في عملية تطور اللقاء المشترك نحو التنسيق في الدوائر الانتخابية ومثل هذا التنسيق خطوة مهمة في هذا الاتجاه، وكانت المرحلة الرابعة بانتقال اللقاء المشترك

---

[17]- كان مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة يضم الحزب الاشتراكي اليمني،التنظيم الوحدوي الناصري،حزب البعث الاشتراكي القومي،حزب الحق،وإتحاد القوى الشعبية، حزب التجمع الوحدوي الذي أنسحب بعد الخلاف حول الانتخابات.

إلى مستوى التحالف السياسي وإقامة تكتل سياسي يعتمد على رؤية برنامجية وإطار تنظيمي محكوم بلوائح على المستوى المركزي والمحلي، وذلك عام 2005م وتوجت هذه المرحلة بالنزول في الانتخابات الرئاسية عام 2006م بمرشح رئاسي واحد، واتجه هذا التحالف نحو إيجاد كتلة تاريخية للتغيير عام 2008م عبر اللقاء التشاوري ثم اللجنة التحضيرية وهو تحالف أتسع لمكونات سياسية ومجتمعية واسعة.

وكما سبقت الإشارة، بدأ هذا التحالف بالتوقيع في 1996/8/27م على "البرنامج التنفيذي للقاء المشترك بين أحزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة والتجمع اليمني للإصلاح".

عبرت التسمية حينئذٍ عن استمرار حالة التوجس بين الاشتراكي والتجمع، إذ أن مدلول لفظ اللقاء كان ينصرف إلى أن التعاون لا يرقى إلى مستوى التنسيق، وحددت أهدافه في البرنامج بتنمية وترسيخ النهج الديمقراطي والعمل على حمايته والدفاع عنه والعمل على ضمان انتخابات حرة ونزيهة لضمان مبدأ أن الشعب مصدر السلطات والتداول السلمي للسلطة والاتفاق على الضمانات السياسية والإجرائية لمنع انتهاك الحقوق المكفولة في الدستور والقانون[18]، ومع أن الأهداف كانت تتمحور حول التعاون من إجراء انتخابات حرة ونزيهة، إلاّ أن تلك الخطوة عبرت عن قبول التجمع اليمني للإصلاح التخلي عن نتائج حرب 1994م وأظهر إدراكه أن إقصاء الحزب الاشتراكي بالحرب قد أخل بتوازن القوى التي كانت الأساس بإعلان الديمقراطية، وبرز ذلك من خلال ما تضمنه البرنامج من مطالبة بتوفير المناخ السياسي الملائم للممارسة الديمقراطية، ومن ذلك معالجة آثار الصراعات السياسية السابقة، وفي المقدمة آثار حرب 1994م ويشمل ذلك رفع الإجراءات الاستثنائية ضد الحزب الاشتراكي وإعادة ممتلكاته وأرشيفه[19]. وعلى الرغم أن هذا التعاون لم يستمر حينئذٍ ولم يشارك الحزب الاشتراكي في انتخابات 1997م بسبب أن السلطة لم تستجيب لتوفير شروط الانتخابات الحرة والنزيهة وضماناتها، بما في ذلك الضمانات السياسية، غير أن نتائج الانتخابات النيابية عام 1997م، أظهرت بوضوح نزعة التفرد من قبل الرئيس وحزبه من خلال وضع الآليات والترتيبات التي تضمن له استمرار الحصول على الأغلبية بشكل دائم والعودة إلى نظام الحزب الواحد، وكانت هذه الانتخابات أقل حرية ونزاهة من سابقتها حينما كان الحزب الاشتراكي يمثل قوة توازن تمنع هيمنة أي طرف على الانتخابات، الأمر الذي حمل التجمع اليمني للإصلاح على التساؤل عن ما هو مستقبل الديمقراطية والأحزاب والتعددية؟؟[20]وكانت الإجابة على هذا التساؤل قد جعلت التجمع ينتقل خطوة جديدة تلتقي مع مطالب الحزب الاشتراكي وأحزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة بالمطالبة باللاّمركزية بسقفها الأعلى، وبناء توازن سياسي قادر على توفير الشروط الاجتماعية لنمو الديمقراطية والكف عن سياسة الإضعاف للقوى والأحزاب السياسية وإعلاء لغة الحوار والتفاهم لاحتواء كل نزعات التوتر والانقسام في المجتمع.

وهنا بدأت مرحلة جديدة في تاريخ اللقاء المشترك. وصار اللقاء المشترك يضم التجمع اليمني للإصلاح إلى جانب الحزب الاشتراكي اليمني، التنظيم الوحدوي الناصري، حزب البعث الاشتراكي القومي، حزب الحق وحزب إتحاد القوى الشعبية ودشنت هذه المرحلة في 1998/1/1م بإعلان اللقاء المشترك ((اتفاق مبادئ)) هدف إلى

---

[18]- ورد في البرنامج أن: ((أهداف اللقاء وموضوعه:
1- تنمية وترسيخ النهج الديمقراطي والشوروي والعمل على حمايته والدفاع عنه.
2- العمل على ضمان انتخابات حرة ونزيهة باعتبار نظام الانتخابات هو الآلية الديمقراطية والسلمية لتحقيق:-
أ- المبدأ الدستوري الذي ينص على أن الشعب مصدر السلطات.
ب- التداول السلمي للسلطة.
3-الاتفاق على الضمانات السياسية والخطوات الإجرائية التي تمنع أي انتهاكات أو خروقات أو تجاوزات للحقوق التي نص عليها دستور الجمهورية اليمنية والقوانين السارية)).

[19]- أشتمل البرنامج على فقرة خاصة بالضمانات السياسية واشتملت على (10) مطالب ثلاثة منها خص الحزب الاشتراكي منها:
1- رفع القيود غير القانونية المباشرة وغير المباشرة على نشاط أحزاب المعارضة والتعامل معها طبقاً للدستور والقانون.
3- إلغاء الحجز المفروض على مقرات وممتلكات وأموال الحزب الاشتراكي اليمني والإفراج عنها وفقاً للقانون. وهذا المطلب لا زال قائم إلى اليوم.
5- الالتزام الدقيق باحترام قرار العفو العام وتصحيح الأوضاع الوظيفية المشروعة والحقوق المكتسبة وفقاً للقانون وعدم إخضاعها للصراع والابتزاز السياسي والحزبي.

[20]- أنظر.محمد قحطان (1998). الديمقراطية والأحزاب في اليمن-الوقائع والآفاق المستقبلية صـ126-134 صنعاء: وقائع ندوة مركز دراسات المستقبل، ديسمبر17-18.

حماية حرية واستقلال النقابات ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، ومنع السيطرة والاستيلاء عليها من خلال ضمان حرية الإنشاء والنشاط واختيار الهيئات عبر انتخابات حرة ونزيهة.

تجذر هذا التعاون وأنتقل إلى تبلور اللقاء المشترك ليمثل كيان سياسي للتنسيق في معرض التصدي للتعديلات الدستورية وبدأت السلطة بالإعداد لها بعيد عن المعارضة وبهدف المزيد من تركيز السلطة بيد الرئيس وبيد السلطة التنفيذية وتقرير الاستفتاء على تعديل الدستور وإجراء انتخابات محلية عام 2001م، وهنا وقعت أحزاب اللقاء المشترك ومعها أحزاب أخرى وثيقة أسميت مبادئ وأسس ترسيخ الديمقراطية الشوروية وتطوير العملية الانتخابية وقدم إلى الحوار الذي ضم أحزاب اللقاء المشترك وأحزاب معارضة أخرى من ناحية[21]والحكومة وحزبها وحلفائها من ناحية ثانية بتاريخ 2001/7/8م وخاضت الحوار بصورة جماعية الذي أفضى إلى بعض التعديلات على قانون الانتخابات وتأجيل ما طرحته الوثيقة من إصلاحات ديمقراطية إلى ما بعد الانتخابات والتي لم تتم حتى الآن.ومن حينئذٍ حدث التحول التدريجي في موقف التجمع اليمني للإصلاح لتبني الحوار والتحالف من أجل التغيير، وعبر عن ذلك من خلال مقررات مؤتمراته ومقررات هيئاته[22]،ومن خلالها أتسع التوجه المشترك مع توجهات الحزب الاشتراكي اليمني، ومن ذلك تبني الديمقراطية كمنظومة متكاملة والدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وضرورة بناء الدولة الديمقراطية الحديثة، خاصة بعد أن خاض التجمع مع السلطة مواجهات دامية أثناء الاقتراع على تعديل الدستور بالتزامن مع انتخابات المجالس المحلية في 28فبراير2001م، وحينئذٍ صار التجمع يتحدث بلغة سياسية واضحة وكحزب مدني لبرالي إلى حد بعيد، وساعد هذا الأمر مع نهاية 2002م إلى تعزيز علاقات الأحزاب في إطار اللقاء المشترك وتوسيع التنسيق إلى ما هو أبعد من العمل من أجل ضمانات انتخابات حرة ونزيهة، وذلك بالتصدي المشترك لقانون المظاهرات والمسيرات واتخاذ مواقف موحدة في التعامل مع السلطة بشأن مختلف القضايا المتعلقة بالانتخابات والحقوق والحريات والتحديث وبناء الدولة الديمقراطية الحديثة.

---

[21]- وقع إلى جانب أحزاب اللقاء المشترك على الاتفاق الحزب السبتمبري وأنظم إلى جانبها في الحوار حزب البعث الاشتراكي وهو الآن عضواً في اللقاء المشترك.

[22]- عقدت الدورة الثانية للمؤتمر العام الثاني للتجمع اليمني للإصلاح في الفترة من 18-20 نوفمبر 2000م وجاء في مقرراته: ((يعبر المؤتمر عن ارتياحه للجهود التي بذلت على صعيد العلاقة بين الإصلاح والأحزاب والتنظيمات السياسية في الفترة الماضية ويشيد بالنتائج التي تحققت في هذا السبيل من خدمة للحريات العامة دفاعاً عن حقوق المواطنين السياسية،....)).=

= وعقدت الدورة السادسة لمجلس شورى التجمع اليمني للإصلاح في الفترة من 18-2001/4/20م وجاء في البيان الصادر عنها أنه:((يرى أن حجم القضايا والتحديات التي تواجها بلادنا تستدعي حشد كل الطاقات وبذل كل الجهود عبر عمل جماعي مشترك..... يقوم على مبدأ التعاون الصادق والتزام الوضوح والشفافية في تناول القضايا والهموم الوطنية وتحمل مسئوليات العمل الجماعي المشترك.وبناءً على ذلك فإن المجلس يدعو كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية في الساحة الوطنية إلى الالتقاء والوصول إلى فهم مشترك يوسع مساحة الاتفاق ويقلل من جوانب الاختلاف،والشروع في تناول قضايا الوطن المستقبلية.....)).

وجاء في المقررات الصادرة عن دورة مجلس شورى التجمع المنعقدة في الفترة 1-2003/7/3م التأكيد على:((ضرورة تفعيل اللقاء المشترك وتطوير آلياته،وفق رؤية إستراتيجية وخطة عمل مستقبلية ما يلي:

1- ترسيخ النهج الديمقراطي الشوروي والتصدي لكل المحاولات التي تستهدف إعاقة التحول الديمقراطي وتضييق هامشه.

2- تعزيز الوحدة الوطنية والاصطفاف الوطني بما يمكن الشعب اليمني من الصمود أمام التحديات والمخاطر التي تهدد حاضره ومستقبله وحاضر ومستقبل أمته العربية والإسلامية.=

=3- الإسهام الفعال في إحداث تنمية شاملة)).

وجاء في المقررات الصادرة عن دورة انعقاد مجلس شورى التجمع المنعقدة في الفترة 17-2004/1/19م:((وقف المجلس أما نشاط اللقاء المشترك،والمهام المستقبلية التي تنتظره ،والمجلس إذ يعبر عن تقديره تطور العلاقة داخل اللقاء المشترك يؤكد على ضرورة العمل على تعزيز هذه التجربة الفريدة وتطوير آلياتها بما يمكن أحزاب اللقاء المشترك من التفاعل الإيجابي مع هموم المواطنين وتطلعاتهم والعمل على تحقيق الأهداف الوطنية وفي مقدمتها:

1- تعزيز وترسيخ التجربة الديمقراطية الشوروية والدفاع عن حريات المواطنين وحريتهم.
2- تمتين عرى الوحدة الوطنية وتقوية تماسك الصف الداخلي في وجه الأخطار والتحديات والدفاع عن سيادة واستقلال البلاد،وتحقيق النهضة التنموية الشاملة.
3- بلورة رؤية وطنية وتقديمها كبديل للسياسات والممارسات الخاطئة،التي أضرت بالغالبية من أبناء الشعب اليمني الصابر ولم تثمر سوى اتساع رقعة الفقر في المجتمع وقمع حريات المواطنين وانتهاك حقوقهم)).

وانعقد المؤتمر العام الثالث-الدورة الثالثة خلال الفترة من12-2005/2/13م تحت شعار(النضال السلمي طريقنا لنيل الحقوق والحريات) جاء في مقرراته:((يعبر المؤتمر عن ارتياحه لما قامت به قيادة الإصلاح من جهود في تعزيز العلاقة مع أحزاب اللقاء المشترك ويشدد على ضرورة تعزيزها وتوسيع آفاقها والتفكير الجدي في إحداث تحولات حقيقية في مساراتها خدمة للقضايا الوطنية والتجربة الديمقراطية والإصلاح الوطني الشامل،وبما يجعل دور المعارضة أكثر فاعلية في الحفاظ على الوحدة الوطنية وسيادة البلاد واستقرارها،وتوسيع الهامش الديمقراطي المحدود،والنضال السلمي لتفعيل الدستور والقانون في أداء السلطة)).

هذه الأجواء شجعت جارالله عمر الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي الذي كان يطلق عليه مهندس اللقاء المشترك إلى البدء في الحوار من أجل خوض الانتخابات النيابية عام 2003م كتحالف موحد ومن خلال اللقاء المشترك، ومن أجل الحيلولة دون حدوث هذا التحول تم اغتياله عقب إلقاء كلمة اللقاء المشترك أثناء افتتاح المؤتمر الثالث- الدورة الأولى للتجمع اليمني للإصلاح يوم 28 ديسمبر 2002م.

بيد أن هذا الحادث قد أدى إلى نتائج عكسية مناقضة للأهداف السياسية التي كان المؤتمر الشعبي العام وحكومته يسعون لتحقيقها[23]، حيث أصر الاشتراكي على استمرار اللقاء المشترك مما جعل موقف التجمع اليمني للإصلاح من التحالف مع الاشتراكي وبقية أحزاب اللقاء المشترك موقف نهائي، وبدء الإعداد لمرحلة جديدة هي مرحلة التحالف على أساس رؤية برنامجية وإطار تنظيمي.

مما تقدم يتبين أن الحزب الاشتراكي اليمني قد لعب دوراً هاماً من أجل نجاح التحالف مع التجمع اليمني للإصلاح وأحزاب اللقاء المشترك الأخرى، وساعد على ذلك أن التجمع اليمني للإصلاح تقدم خطوة إلى الأمام مقابل أن الحزب الاشتراكي اليمني تراجع خطوة إلى الخلف في المسألة الاجتماعية من حيث التحيز الكامل للطبقات والفئات الكادحة، وكان هذا التحول دون التخلي عن المطالبة بالعدالة الاجتماعية وحل مشكلة الفقراء وتعزيز حقوق الإنسان والتحديث وإقامة دولة القانون[24]، وحسم الحزب بوضوح الانتقال إلى حزب ديمقراطي لبرالي في نظامه الداخلي[25]وبرنامجه السياسي[26]الجديدين المقران في المؤتمر العام الرابع- الدورة الأولى1998 وتعديلهما في المؤتمر العام الخامس المنعقد في الفترة 26-31يوليو2005م وكانت مقدمات رؤى الإصلاح السياسي التي أعتمدها اللقاء المشترك في مشروعه للإصلاح السياسي والوطني الشامل وكثير من أسسها خاصة فيما يتعلق بإصلاح النظام السياسي وإجراء مصالحة وطنية لإزالة آثار الصراعات السياسية السابقة، خاصة، إزالة نتائج وآثار حرب 1994م قد أتت في برنامج الحزب الجديد.

على الرغم من أن أحزاب اللقاء المشترك مختلفة أيديولوجياً باختلاف مرجعياتها: اشتراكية، قومية، دينية، وشهد الماضي القريب صراعاً مريراً بين الحزب الاشتراكي اليمني والمكون الرئيس والأساس للتجمع اليمني للإصلاح من جماعة الأخوان المسلمين والزعامات القبلية قبل وبعد الوحدة، قبل وبعد تشكل التجمع اليمني

---

[23]- بعد مضي يومين من اغتيال جارالله عمر وتحديداً في يوم 2002/12/30م قدم عبدالقادر باجمال رئيس الحكومة إلى مجلس النواب تقرير الحكومة حول العمليات الإرهابية وأضرارها على اليمن،ووجه أصابع الاتهام في اغتيال جارالله عمر إلى التجمع اليمني للإصلاح،لكن الحزب الاشتراكي أعتبر التقرير استعداد مسبق لإشعال الفتيل بين الحزبين، راجع.الإرهاب في اليمن إلى أين؟ تقرير الحكومة المقدم إلى مجلس النواب حول العمليات الإرهابية وأضرارها على اليمن(ديسمبر2002م) إصدارات 26سبتمبر.

[24]- أنظر.زيد الشامي (المصدر السابق) ، مستقبل الحزب الاشتراكي اليمني صـــــ24-33.

[25]- ورد في النظام الداخلي:((إن الحزب الاشتراكي اليمني هو حزب وطني ديمقراطي اجتماعي يناضل في الجمهورية اليمنية من أجل إزالة آثار حرب 1994م،وإصلاح مسار الوحدة والإصلاح الشامل للنظام السياسي من أجل الحفاظ على الوحدة والنظام الجمهوري وتعميق الديمقراطية،والدفع بعجلة الحداثة والتنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية.
يعتمد الحزب في رسم سياساته وأهدافه على المنهج العلمي الجدلي في دراسة وتحليل ظواهر الواقع الملموس بمختلف مجالاته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية،وبمختلف أبعاده الوطنية والإقليمية والدولية،ويستلهم التراث القومي والإسلامي،ويتفاعل ويتعامل إيجابياً مع مختلف تيارات الفكر الاجتماعي الإنساني التي تؤمن بمثل وقيم الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية....ويقر الحزب بالتعدد الحزبي في صفوفه....يستند الحزب في نضاله على قاعدة عريضة قوامها كافة جماهير الشعب وقوى الحداثة.....وكل المستفيدين من بناء الدولة الديمقراطية الحديثة وسيادة القانون وضمان الحريات العامة وحقوق الإنسان.
يناضل الحزب من أجل تجسيد وتكريس الديمقراطية كمنظومة متكاملة وكأساس للنظام السياسي للبلاد،بكل ما تتضمنه من مبادئ وأسس تكفل المواطنة المتساوية وحريات وحقوق الإنسان،والتعددية الحزبية والسياسية والتداول السلمي للسلطة ،.....يسعى الحزب إلى إقامة وتوطيد الائتلافات والتحالفات السياسية بين مختلف الأحزاب والفعاليات الاجتماعية والسياسية في اليمن، التي تلتقي على قاعدة بناء الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة،وعلى أهداف ومهام برنامجية مشتركة،والبحث عن الصيغ التنظيمية الملائمة التي تطور وتنظم هذه الائتلافات والتحالفات،وتمكنها من إنجاز أهدافها الكفاحية)).

[26]- خصص البرنامج السياسي الفصل الأول لـ((إصلاح النظام السياسي لبناء دولة الوحدة الديمقراطية الحديثة))وكان في مقدمة مهام الإصلاح: إزالة آثار حرب 1994م وإصلاح مسار الوحدة، والإصلاح الديمقراطي وحماية حقوق الإنسان،وشملت الرؤية لإصلاح النظام السياسي الفصل الكامل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية،وأن يشمل إصلاح السلطة التشريعية تعزيز صلاحيتها الرقابية وأن يقوم البرلمان على أساس الغرفتين المنتخبتين عبر الاقتراع العام:مجلس النواب ومجلس الشورى،وأن يؤخذ في إصلاح السلطة التنفيذية بالنظام البرلماني،وأن يكون رئيس الدولة حكماً بين هيئات الدولة وممثلاً لها في الداخل والخارج وضامناً لانتقال السلطة،دون أن يمارس مهام السلطة التنفيذية،ويشمل إصلاح السلطة القضائية الشروط الضامنة لذلك الاستقلال من حيث البنية والموارد والتوظيف والإدارة ،وتحديث القضاء بنية وإدارة وأداء،كما تشمل الرؤية ضمانات الحكم المحلي واسع الصلاحيات وبما يحقق لامركزية الحكم،وضمانات استقلال مؤسسات المجتمع المدني:أحزاب،نقابات،ومنظمات غير حكومية ،وضمانات استقلال وسائل الإعلام وتعدديتها.

للإصلاح، في صورة مواجهة بين الشمال والجنوب وحروب أهلية في الشمال خاضها الجناح العسكري للحزب الاشتراكي- الجبهة الوطنية الديمقراطية، والجناح العسكري لجماعة الأخوان المسلمين- الجبهة الإسلامية، وذلك أواخر السبعينات ومطلع الثمانينات من القرن الماضي، وكان أخر هذه الحروب الحرب الأهلية 1994م التي هزم فيها الحزب الاشتراكي، وعلى الرغم من الحساسيات التي شابت العلاقة بين الاشتراكي من ناحية والبعثيين والناصريين من ناحية أخرى، فإن أحزاب اللقاء المشترك اليوم قد وضعت الأيديولوجيات جانباً وصارت تمتلك مرجعية تنظيمية وبرنامجية موحدة.

أقر اللقاء المشترك عام 2005م لائحتين: اللائحة الأساسية المنظمة لعمل اللقاء المشترك، وهي تنظم أعمال هيئات التحالف على الصعيد المركزي، والأخرى-هي، اللائحة المنظمة لعمل فروع اللقاء المشترك في المحافظات، وهي تنظم أعمال هيئات التحالف على الصعيد المحلي، واللائحتين أوجدت أطر تنظيمية موحدة من خلالها يتم العمل المشترك والنشاط المشترك، وتتمثل على الصعيد المركزي بـ:المجلس الأعلى، الهيئة التنفيذية واللجان المتخصصة والسكرتارية، وعلى الصعيد المحلي: اللجنة التنفيذية، مكتب التنسيق الانتخابي والسكرتارية، وهي هيئات مشكلة على صعيد المحافظات والمديريات، يتم التناوب على رئاسة هيئات التحالف بين الأحزاب بصورة دورية.

وبهذا التكوين ولد فاعل سياسي جديد احدث نقلة نوعية في سياق تطور الأحزاب الدينية وانتقالها إلى أحزاب سياسية تحديثية ، وجعل من اللقاء المشترك الفاعل السياسي الرئيسي الداعي إلى الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، خاصة ، بعد أن انتقل اللقاء المشترك إلى صيغة تحالفيه تمتلك أطر تنظيمية موحدة من خلالها يتم العمل المشترك ، وتمتلك برنامجاً سياسياً مشتركاً **:((مشروع اللقاء المشترك للإصلاح السياسي والوطني))** الصادر أواخر عام 2005م.

في عام 2009م انتقل تحالف أحزاب اللقاء المشترك إلى مستوى أعلى من الرؤية السياسية الإستراتيجية للتحالف بالعمل على إيجاد عقد اجتماعي جديد من خلال كتلة تاريخية للتغيير، ومن هذا المنطلق عقدت أحزاب اللقاء المشترك بتاريخ 20-21مايو 2009م ملتقى التشاور الوطني الذي ضم إلى جانب أحزاب اللقاء المشترك حزب التجمع الوحدوي وجبهة التحرير وممثلين عن فئات المجتمع المختلفة ، انبثق عن هذا الملتقى : ((اللجنة التحضيرية للحوار الوطني)) التي أصدرت في**7**سبتمبر 2009م : **((مشروع رؤية للإنقاذ الوطني))**.وبهذه الوثيقة صار الإطار الجديد يمثل تحالف القوى السياسية من أجل التغيير ، وصار التحالف استراتيجياً يعول عليه إحداث تغيير في اليمن ينقذه من مخاطر الانهيار.

يقوم هذا الإطار لتحالف القوى السياسية من أجل التغيير على أساس برامج محددة ، وضعت جانباً الاعتبارات الإيديولوجية أو الفكرية عموماً ، مغلبة التلاقي السياسي ، في البدء حول مواضيع إجرائية : ضمان الانتخابات الحرة والنزيهة ، ثم ضمانات حرية واستقلال منظمات المجتمع المدني ، ثم مناهضة تعطيل وقمع الحقوق والحريات ، لكنها اليوم انتقلت إلى العمل من أجل التغيير : إقامة دولة القانون ، تحقيق الانتقال الديمقراطي والتنمية والتحديث.

لقد توصل هذا التحالف اليوم إلى رؤية إستراتيجية منطلقها، إن مفتاح التغيير والإصلاح الديمقراطي- هو إحداث تغيير جوهري في شكل الدولة والنظام السياسي، لبناء الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة التي ستمثل الأداة للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التنمية ، والمدخل العملي إلى هذا التغيير،هو حل القضية الجنوبية وقضية حرب صعدة ، ومن ثم فان الأولوية الأولى ، حسب الوثيقة ، تتمثل ببناء الدولة الديمقراطية الحديثة على أساس عقد اجتماعي جديد ، بعد إنهاء التحديات المهددة لوحدة التراب الوطني.

وهكذا،فان القوام الرئيسي لعمل اللقاء المشترك قبل عام 2005م كان يتمحور حول نقطتين رئيسيتين هما : توفير الشروط السياسية والقانونية التي تمنع تزوير الانتخابات وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، ومناهضة القمع ، لكن هذه الأحزاب بعد أن تمكنت إلى حد كبير من الفصل بين العقائدي والسياسي تسنى لها الانتقال إلى تحالف استراتيجي من خلال المشروعين، المشار إليهما آنفاً.

من خلال الوثيقتين يظهر بوضوح، بأن أحزاب اللقاء المشترك صارت تفرق بوضوح بين النظام- السلطة القائمة التي تسعى لتغييرها وتداولها، وبين الدولة- كمؤسسة عامة وموضوعية يجب أن ينضبط الصراع على السلطة في إطار لا يهدد وجود الدولة ووحدة التراب الوطني وتحرص على التمسك بمبدأ التغيير السلمي، غير الانقلابي، باعتبار هذا النهج أساس مقاربتها لبنية النظام الديمقراطي الذي تسعى إليه لبناء دولة القانون التي توفر شروط حياد الدولة في الصراع على السلطة.

بهذه التحولات التي صنعت بفضل اللقاء المشترك، وتحقيق أحزابه مصالحة سياسية بينية وتخليها عن الثأرات السياسية التاريخية، والإقرار بان التغيير الديمقراطي لن يتحقق إلا بكتلة تاريخية من أجل التغيير السلمي على أساس عقد اجتماعي جديد، يكون اللقاء المشترك قد جعل من أحزابه وحلفائهم السياسيين والاجتماعيين قوى سياسية فاعلة قادرة على التغيير، وصيرورتها جميعاً أحزاب سياسية مدنية، تجعل من فاعليتها قوة للتغيير.

<u>رؤية التحالف للتغيير:</u>

تبلور مشروع تحالف القوى السياسية من أجل التغيير في**((مشروع اللقاء المشترك للإصلاح السياسي والوطني))** ويشمل هذا المشروع رؤية للتغيير عبر إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، إذ يتكون هذا المشروع من :**أولاً**:الإصلاح السياسي والدستوري، **ثانياً**: تعزيز الوحدة اليمنية والوحدة الوطنية، **ثالثاً**: الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد، **رابعاً**:الإصلاح الاقتصادي والمالي، **خامساً**:إصلاح السياسات الثقافية والاجتماعية، **سادساً**: إصلاح السياسات الخارجية . وأكدت الوثيقة على أمرين:

<u>إن تحقيق الرؤية بالوسائل السياسية والسلمية ؛ وإن الإصلاح السياسي- هو الأولوية الأولى، والمدخل إلى تحقيق الإصلاحات المختلفة، وجوهره إقامة دولة القانون وتحقيق التحول الديمقراطي.</u>

من التحليل الكلي لوثيقة مشروع اللقاء المشترك للإصلاح السياسي والوطني تتحدد مظاهر الأزمة السياسية من حيث الجوهر، في غياب دولة القانون، وبالتالي غياب المواطنة المتساوية،ووجود أزمة بنيوية دستورية كان من عوامل تعميقها تغيير الدستور بعد حرب 1994م باتجاه الانتقاص من الحقوق وتركيز السلطة بيد رئيس الدولة الفرد.

في ظل التطورات الجديدة التي جعلت الأزمة أكثر عمقاً وأكثر خطورة، تحددت مظاهر الأزمة في الوثائق الصادرة عام 2009بثلاثة مظاهر رئيسية : الانقسام الوطني: القضية الجنوبية وحرب صعدة، انسداد الأفق السياسي،الأزمة الاقتصادية، لكن يظل جوهر الأزمة- هو غياب دولة القانون، وأضافت إلى جانب معوق شخصنة النظام وحكم الفرد، مسألة حكم العائلة وتوريث السلطة كعامل جديد يهدد الكيان الوطني بالانهيار، وأمام هذه المخاطر صار الحل ليس مجرد الإصلاحات السياسية، بل إحداث تغيير ديمقراطي ولا سبيل لتحقيق هذا الهدف إلا بإقامة تحالف تاريخي وتوحيد جهود كل الساعين للتغير في المجتمع، بإيجاد كتلة تاريخية من أجل التغيير السلمي والعمل على تأسيس عقد اجتماعي جديد يقر بأسس المواطنة المتساوية[27]، وأشارت الوثائق صراحة إلى ضرورة إيجاد عقد اجتماعي جديد[28].

---

[27]- ورد في تقرير اللجنة العليا للتشاور الوطني المقدم إلى ملتقى التشاور الوطني المنعقد في صنعاء في الفترة من 21-22 مايو 2009م، صـــ16، أن:((الدعوة إلى تكوين كتلة تاريخية تكون أداة فاعلة لتحقيق تسوية تاريخية تخرج اليمن من مخاطر الانهيار وجر الأزمات المتوالية، على طريق بناء دولة مدنية حديثة تكفل حق المواطنة المتساوية، وتؤمن الشراكة الوطنية الواسعة لكل المجتمع في إدارة شئونه)).

[28]-نصت وثيقة الحوار الوطني والبيان الختامي الصادران عن ملتقى التشاور الوطني المنعقد في صنعاء في الفترة 20-21 مايو 2009م،على: ((إننا مطالبون اليوم بالشروع في إعادة صياغة عقد اجتماعي جديد...لبناء الدولة على أسس...تتوافر فيها ضمانات كافية لإقامة دولة مؤسسية حقيقية تعمل وفق مشروعية دستورية وقانونية ووفق مبدأ الفصل بين السلطات ويسمح نظامها بالتداول السلمي الفعلي للسلطة، ويحول دون انفراد فرد أو أسرة بالسلطة، ويجعل محاسبة الحكام امرأ ممكناً ويجسد الشراكة الوطنية بصورة حقيقية بما فيها الشراكة العادلة في السلطة والثروة ويوفر أسس واقعية لإقامة حكم لامركزي يجسد الشراكة...ومبدأ المواطنة المتساوية ويضمن الحقوق والحريات)).

تجسدت الإرادة المشتركة لأحزاب اللقاء المشترك وحلفائهم في التغيير بإيجاد رؤية بديلة لما يجب أن تكون عليه الدولة والمجتمع ((**مشروع رؤية للإنقاذ الوطني**)) وفي العمل الميداني المشترك لتحقيق هذه الرؤية.

تتكون الوثيقة من ثلاثة أجزاء: تشخيص الأوضاع، رؤية للحلول، وآليات العمل، تقتصر هذه الورقة على التناول الموجز لحل الأزمة عبر إصلاح النظام السياسي، وأوردت الوثيقة مهام عاجلة لوقف الانهيار، والتهيئة، ولإصلاح النظام السياسي والمتمثلة بـــ:

1- تهيئة الأجواء والمناخات السياسية؛ 2- إزالة آثار حرب 94م وإجراء مصالحة وطنية شاملة؛ 3- معالجة آثار الحروب والصراعات السياسية السابقة؛ 4- معالجة الحرب في صعدة وآثارها؛ 5- معالجة قضايا الثار والعنف المحلي.

<u>وفيما يتعلق بإصلاح النظام السياسي شملت الوثيقة:</u>

1- الأسس والمبادئ العامة؛ 2- تطوير شكل الدولة على قاعدة اللامركزية؛ 3- إقامة نظام الحكم البرلماني؛ 4- الهيئات والأجهزة اللامركزية؛ 5- إصلاح المنظومة الانتخابية؛ 6- إعادة الطابع الوطني للقوات المسلحة والأمن؛ 7- إصلاح الإدارة ومكافحة الفساد.

<u>الأسس:</u>

أتت هذه الوثيقة لتجسد إرادة التغيير وبنصوص صريحة[29]. لقد أتى مشروع الإنقاذ الوطني مبنياً على مشروع اللقاء المشترك للإصلاح السياسي والوطني ومنطلقاته، وأول هذه المنطلقات أن دولة القانون التي يسعى لبنائها- هي الدولة التي تقوم على معايير الدولة الديمقراطية الحديثة، المتمثلة بإعمال القانون في الممارسة اليومية واحترامه والالتزام به من قبل جميع المواطنين حكاماً ومحكومين، والمساواة في تطبيقه، وتتولى مؤسسات الدولة فرض تطبيق القانون والخضوع لسيادته، ودولة القانون، هي بالضرورة دولة المؤسسات، ومن سماتها احترام الشرعية والمشروعية الدستورية والقانونية وعدم استخدام القانون وسيلة للتسلط والتعسف، والالتزام بالشرعية والمشروعية في كافة أعمال هيئات الدولة ومؤسساتها؛ بما في ذلك الأعمال والتصرفات اليومية والفردية للمسئولين؛ وهي دولة تقوم على مبدأ الحياد ودوام مؤسسات الدولة، أي لا يؤدي تغيير مؤسسات الحكام وتداول السلطة إلى تغيير الدولة أو شاغلي الوظيفة العامة، وعدم وجود شعور بتملكها يؤدي إلى تغيير الحكم بممارسة الطرق الدستورية والقانونية لانتقال السلطة والصلاحيات كنتيجة للانتخابات الحرة والنزيهة، وبهذا تجعل الوثيقة التغيير حق للمواطنين وتضع الصراع السياسي من أجل التغيير وانتقال السلطة في إطار سلمي لا يهدد وجود الدولة ووحدة التراب الوطني.

تقوم وثيقة الإنقاذ على مبادئ رئيسية لبناء دولة القانون، وهي مبادئ جديدة تعد تطويراً نوعياً لمشروع اللقاء المشترك للإصلاح السياسي والوطني، واهم هذه المبادئ: بناء الدولة على قاعدة لامركزية الحكم، حق المواطنين في التغيير السلمي، حظر التغيير بالعنف، وهناك بعض المبادئ والأسس ليست مرتبطة بالتغيير، وقد تظهر استحضار جانب إيديولوجي، لكن هذا الاستحضار قد لا يكون المقصود به أكثر من تجنب استخدام التيار الموالي للسلطة للشعارات للإضرار بحزبهم الذي استخدم سابقاً هذه الشعارات وهو حزب التجمع اليمني للإصلاح.

من حيث مضمون وثيقة الإنقاذ، فيما يتعلق ببناء دولة القانون- الدولة الديمقراطية الحديثة، فان أهم جديد فيها، بالمقارنة، مع مشروع الإصلاح، يتمثل بتغيير شكل الدولة والأخذ باللامركزية الحكم، أما من حيث مضمون بنية الدولة أو التغيير في النظام السياسي، فقد أخذت بما ورد في الوثيقة الأولى، وطورت الأفكار الواردة فيها باقتراح مضامين الإصلاح الدستوري لإصلاح النظام السياسي.

<u>تطوير شكل الدولة على قاعدة اللامركزية:</u>

---

[29]- ورد في مشروع رؤية للإنقاذ الوطني أنه:((وما من سبيل للتصدي للازمة، وإنقاذ الوطن وإخراجه من دوامتها المستحكمة، إلا بحشد وتعبئة وحشد الطاقات والجهود الوطنية، ليشكل الجميع رافعة تغيير سلمي، وإنقاذ وطني يخرج البلاد من براثن الوضع الراهن، وصولاً إلى عقد اجتماعي جديد يؤسس لقيام دولة يمنية حديثة، مؤسسية تتفق مع معايير الدولة العصرية،....)).

اعتبرت الوثيقة تغيير شكل الدولة بما يحقق لامركزية الحكم ضرورة:((لابد منها لضمان التوزيع العادل للسلطة والثروة، ومنع الاستبداد واحتكار السلطة أو التفرد بالحكم وتوريثه، كما يستهدف تلبية...الحاجات الجماهيرية المطلبية التي كشفت عنها مظاهر الأزمة الوطنية العامة في البلاد، بما يكفل تعزيز الوحدة الوطنية، وتوسيع المشاركة السياسية، وتحقيق التحول الديمقراطي وضمان التداول السلمي للسلطة)).وتوصلت اللجنة التحضيرية التي وضعت الوثيقة إلى إن:((قيام وبناء الدولة الوطنية اللامركزية على النحو الذي يحقق الشراكة الوطنية في الحكم والثروة لكل اليمنيين هي الصيغة المثلى لوضع اليمن موحداً على طريق الاستقرار والتطور بما يصاحبها من نظام سياسي ديمقراطي تعددي يحقق العدالة والمساواة والمشاركة الشعبية والتداول السلمي للسلطة)).

حسمت الوثيقة الأخذ بخيار لامركزية الحكم، لإنهاء حالة تمركز السلطة والثروة، لكن الوثيقة لم تحسم خيار شكل الدولة الذي يحقق عدالة توزيع السلطة والثروة، ويحقق فعلاً لامركزية الحكم، إذ طرحت الوثيقة تحقيق لامركزية الحكم من خلال الأخذ بشكل الدولة الاتحادية (الاتحاد الفيدرالي) أو في إطار الدولة البسيطة من خلال حكم محلي كامل الصلاحيات ويقوم على أساس أقاليم كبيرة،أو على أساس التقسيم الإداري الحالي.

ولأن الوثيقة مطروحة للحوار الشعبي والأطراف الوطنية جميعاً، بدون استثناء، من اللاعبين السياسيين، ويشمل ذلك السلطة، وقيادة الحراك الجنوبي، والمعارضة في الخارج، والحوثيين في صعدة، يكون من الأرجح، أن الأطراف المختلفة، ماعدا السلطة، سوف يفضلون خيار الدولة الفيدرالية للاعتبارات التالية:

1- يرجع جوهر الأزمة الوطنية البنيوية الراهنة إلى نتائج وآثار حرب 1994م واحتكار السلطة والثروة عبر مركزية الحكم، وتركيز السلطة، ومنع التغيير بتعطيل مشروع الوحدة اليمنية في بناء دولة القانون والمؤسسات، والمواطنة المتساوية على قاعدة الشراكة الوطنية، مما جعل الدولة البسيطة رمزاً أو حاضنة لهذه الأزمة، ومكوناتها، واستمرارها قد يجعل تقاليد الحكم التي أوصلت اليمن إلى هذه الأزمة تستمر.
2- كشفت التجربة العملية خلال ما يقرب من عقدين من عمر الوحدة أن الدولة البسيطة قد ساعدت على تكريس تركيز السلطة بيد رئيس السلطة التنفيذية وفي العاصمة، مما ترتب عليه عجز الدولة عن تلبية وتمثيل المصالح المختلفة للانتماءات المتعددة: الجهوية، المذهبية، السياسية، والاجتماعية، وتم استخدام أجهزة الدولة وإمكاناتها للحيلولة دون إقامة دولة القانون وتحقيق التنمية والاستقرار، بل وإعادة إنتاج بنى ما قبل الدولة وبسط نفوذها بإحلال القبيلة محل الدولة والعرف القبلي محل القانون.
3- ارتبطت الدولة البسيطة منذ حرب 1994م على وجه الخصوص بممارسة الإقصاء الجهوي، السياسي، الاجتماعي، وتفاقم الفساد واستفحال نفوذه، والنتيجة الماثلة اليوم أمامنا ولا جدال فيها، ليس الرفض لتلك السياسات والممارسات فحسب، بل رفض للدولة الموحدة والدعوة لفك الارتباط(الانفصال).
4- إن الخروج من الأزمة الوطنية المستفحلة اليوم لم يعد ممكناً، كما كان بعد حرب 1994م، بإحداث حلول جزئية كإزالة نتائج وآثار الحرب وإقامة حكم محلي، وإنما صار يتطلب الخروج من هذه الأزمة السياسية البنيوية تقديم حلول جذرية تحقق التغيير وفي المقدمة تغيير شكل الدولة إلى اتحاد فيدرالي وانتقال السلطة سلمياً، بما يكفل التغلب على حالة الانقسام الجهوي والمجتمعي ويحافظ على وحدة البلاد ويحقق التغيير الديمقراطي، بتوزيع السلطة بين الهيئات الاتحادية وهيئات الأقاليم والوحدات المحلية وعدالة توزيع الثروة راسياً وأفقياً، وبما يحقق مصالح اليمنيين جميعاً بمختلف انتماءاتهم الجهوية والاجتماعية طبقاً لمبدأ المواطنة المتساوية.

بيد أن حل مسألة الانقسام الوطني القائم عبر تغيير شكل الدولة إلى اتحاد فيدرالي، لا يعني انه الخيار الأوحد، وإنما يمكن أن يتم هذا الحل من خلال إحداث تغييرات جوهرية على النظام السياسي عبر إصلاحات دستورية مؤسسية،تحقق التوازن بين هيئات الدولة بمستوياتها الثلاثة وتمنع تركيز السلطة بيد هيئة أو فرد أو وجود سلطة بدون مسئولية ومساءلة ومحاسبة، وتحقيق مبدأ المواطنة المتساوية وعدالة توزيع السلطة والثروة، وأن يتم هذا التغيير عبر توافق وطني ينطوي على قبول وتأييد واسعين

لإيقاف حالة الانقسام الوطني والمزيد من انزلاق الدولة إلى الفشل ومخاطر الانهيار وتوفير شروط إقامة النظام الديمقراطي التعددي وتعزيز ضمان حقوق الإنسان وحرياته.

إصلاح النظام السياسي:

وكما سبق أن أوضحنا، فان وثيقة الإنقاذ قد أتت لتفصيل رؤية اللقاء المشترك لإصلاح النظام السياسي والوطني،بدرجة أساسية، ووضعها بصيغة مضامين دستورية، ولأن شكل الدولة لا يزال مطروحاً في أكثر من خيار، فان صيغ التغيير في النظام السياسي لا زالت في الإطار العام وستخضع للتغيير بناءاً على الخيار النهائي الذي ستأخذ به الوثيقة فيما يتعلق بشكل الدولة، أي الأخذ بشكل الدولة الفيدرالية أو الإبقاء على شكل الدولة البسيطة، فقد ترك حسم الخيار لشركاء الحوار الآخرين، وللرأي العام الوطني.

تبنى مشروع اللقاء المشترك للإصلاح السياسي والوطني، ومشروع رؤية للإنقاذ الوطني إحداث تغييرات جوهرية على النظام السياسي بإحداث إصلاح مؤسسي- دستوري يشمل السلطة التنفيذية، وأهم تغيير لبنية هذه السلطة، يتمثل بالأخذ بشكل نظام الحكم البرلماني، والسلطة التشريعية، بالأخذ بثنائية السلطة التشريعية المنتخبة بمجلسيها: مجلس النواب ومجلس الشورى، وتعزيز صلاحيتها الرقابية، والسلطة القضائية بما يحقق استقلالها التام عن السلطة التنفيذية ويؤدي إلى تحديثها من حيث التكوين والإدارة والأداء، كما يشمل هذا التغيير إصلاح إدارة الدولة بما يحقق فاعليتها ومكافحة الفساد، ويتم هذا التغيير عبر إصلاح دستوري وقانوني ينهي حالة الانقسام الوطني ويحقق نظاماً سياسياً ديمقراطياً تعددياً برلمانياً، يضمن الفصل بين السلطات وتوازنها وتكاملها بين هيئات الدولة، ويمنع تركيز السلطة والثروة أو احتكارهما أو توريث السلطة أو وجود سلطة دون مسؤولية ومساءلة، ويحقق الفصل بين أجهزة الدولة المدنية والعسكرية والمال العام والإمكانات الخاصة بالحاكم أو حزبه، بما يحقق حياد الدولة والوظيفة العامة المدنية والعسكرية ووسائل الإعلام والمال العام في التنافس بين الأحزاب للوصول إلى السلطة أو الاحتفاظ بها، وتغيير النظام الانتخابي بالأخذ بالنظام النسبي وإصلاح الإدارة الانتخابية بما يحقق استقلالها ويضمن حيادها.

وبتعزيز السلطة الرقابية للهيئة البرلمانية وإحداث توازن بينها وبين السلطة التنفيذية تنص الرؤية على إخضاع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للإشراف الكامل لمجلس النواب وتبعيته له، ونصت على منح مجلس الشورى صلاحية اختيار أعضاء الهيئات: المجلس الأعلى للقضاء، المحكمة الدستورية، اللجنة العليا للانتخابات،محافظ البنك المركزي ونوابه،رئيس وأعضاء المجلس الوطني للإعلام،المجلس الوطني لرعاية منظمات المجتمع المدني،المجلس الأعلى للأوقاف،الموافقة على تعيين القيادات المدنية والعسكرية:رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة ونوابه ومساعديه،رئيس الهيئة العامة للخدمة المدنية،النائب العام.

أخذت الوثيقة بشكل نظام الحكم البرلماني الذي يقوم على ثنائية السلطة التنفيذية: رئيس الدولة ورئيس الحكومة، غير أنها لم تعط رئيس الدولة سلطات تنفيذية فعلية، وإنما أوكلت إليه سلطات سيادية تمثيلية في مجال العلاقات الدولية، وتمنحه في إدارة الشأن الداخلي صلاحيات رمزية من قبيل الاحترام مثل: التوقيع إلى جانب رئيس الوزراء على قرارات تعيين كبار الموظفين، وتتولى الحكومة وحدها الإدارة التنفيذية ومن ثم لا يساءل رئيس الدولة على أداء السلطة التنفيذية، وتقع المسئولية والمساءلة على الحكومة، وبموجب الصلاحيات الممنوحة لرئيس الدولة،وطبقاً **((لمشروع رؤية الإنقاذ))**، يكون رئيس الدولة حكماً بين الهيئات ورمزاً للسيادة، ولا يتعرض للنقد على أداء السلطة التنفيذية، لأنه لا يمارسها وليست لديه أية وسائل ضغط على الحكومة وهيئات الدولة الأخرى، وينطلق الأخذ بالنظام البرلماني من اعتبار التقاليد التي سادت في تركيز السلطة بيد رئيس الدولة الذي لا يخضع للمساءلة والمحاسبة وتخضع له دستورياً أو في الممارسة جميع هيئات الدولة التي ترى المعارضة ضرورة إيجاد قطيعة معها، إذ أنها من العوامل الرئيسية التي جمدت العملية الديمقراطية عند ديمقراطية الواجهة، وعندها توقف التحول الديمقراطي وأدت إلى إضعاف فاعلية كافة هيئات الدولة، عدا الرئيس، ولا يمكن في ظلها الوصول إلى تداول سلمي للسلطة، مما جعل تكرار العملية الانتخابية ووجود الأحزاب مدعاة للإحباط واليأس من إمكانية التغيير عبر الآليات الديمقراطية، وبهذا أنتفت ميزة الديمقراطية لتحقيق الاستقرار

والتنمية وإنهاء دورات العنف والاستحواذ على السلطة والثروة، وترتب على فشل العملية الديمقراطية بروز نتائج تهدد استمرار الدولة الموحدة، ومن أبرز هذه النتائج القضية الجنوبية وحرب صعدة وتفشي الفقر.

من هذا المنطلق تبنت الوثيقة استبدال شكل نظام الحكم الحالي بالنظام البرلماني، واستحداث ثنائية السلطة التشريعية وتعزيز سلطتها الرقابية من حيث الصلاحيات ومن حيث تبعية أجهزة الرقابة المالية والإدارية لها وكذا تبعية مؤسسات الدولة التي يجب حيادها: مثل الخدمة المدنية والبنك المركزي ووسائل الإعلام العامة ورعاية منظمات المجتمع المدني وغيرها، ولضمان حياد مؤسسات الدولة،خاصة المالية والعسكرية بالنسبة للأحزاب والمنافسة بينهم وبالنسبة للحياة السياسية، نصت الوثيقة على خطر أن يكون أحد أقارب رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء إلى الدرجة الرابعة في أحد المناصب المتمثلة بأن يكون رئيساً للمجلس الأعلى للقضاء، رئيساً لهيئة الأركان العامة للقوات المسلحة ونوابه ومساعديه، تولي قيادة فروع القوات المسلحة البرية والبحرية والجوية ونوابهم ومساعديهم، إن يكون رئيساً للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ونوابه ومساعديه، إن يكون رئيساً أو عضواً للجنة العليا للانتخابات، رؤساء ومديرو الأجهزة الأمنية المركزية ونوابهم ومساعديهم.

وضعت معايير وإجراءات تشكل ضمانات لاستقلال القضاء والقاضي عن السلطة التنفيذية، ومن ذلك إقامة البنية المؤسسية المستقلة للقضاء بإنهاء اختلاط تكوينات القضاء بأجهزة السلطة التنفيذية المتمثلة بهيئة التفتيش القضائي ومجلس القضاء الأعلى الذي يختص بتشكيل المحاكم والنيابة العامة، وتعيين وترقية ونقل القضاة وتحديد رواتبهم وميزانية القضاء المستقلة، وذلك باختيار أعضاء المجلس من قبل الهيئة التشريعية ، وربط هيئة التفتيش القضائي بمجلس القضاء الأعلى، واستكمال بنية القضاء بإيجاد المحكمة الدستورية المستقلة عن المحكمة العليا، وإيجاد قضاء إداري متخصص، وإلغاء المحاكم الاستثنائية، وتوفير ضمانات استقلال القاضي وتنفيذ أحكام القضاء.

ولأن خيار شكل الدولة لم يحسم بعد لم تحدد الوثيقة الهيئات والأجهزة اللاّمركزية وصلاحياتها ولم يتم الفصل بين الصلاحيات والمهام المركزية واللاّمركزية.

تطرقت الوثيقة للعملية الانتخابية من زاويتين:

الأولى:النظام الانتخابي- وأقرت الأخذ بنظام التمثيل النسبي، بما يحقق، التمثيل العادل لكل فئات المجتمع، فاعلية السلطة التشريعية، تعزيز الوحدة الوطنية والتعددية، وترشيح نسبة من النساء لا تقل عن 15%.

الثانية:ضمان استقلالية وحيادية الإدارة الانتخابية، وذلك من خلال التمثيل المتوازن للأحزاب في تشكيلها، إعادة بناء الجهاز الإداري والفني للإدارة الانتخابية وفق معايير وشروط الخدمة المدنية، وتوفير الضمانات القانونية والسياسية والفنية الكفيلة بتحقيق الحياد الفعلي لوسائل الإعلام العامة والمال العام والوظيفة العامة والجيش والأمن في المنافسة السياسية.

تلك هي أسس إستراتيجية اللقاء المشترك لإحداث التغيير، وهي أسس تتطور بتطور الأحداث في اليمن وفي الإقليم والعالم واتساع التحالف، ومن ذلك اندلاع الثورة الشعبية في عدد من البلاد العربية، ومنها اليمن، واتساع التحالف السياسي في إطار ((**المجلس الوطني لقوى الثورة السلمية**)).

لقد أثر ائتلاف اللقاء المشترك وشركاه في الثورة الشعبية في اليمن وتأثر بها بعد اندلاعها، إذ أعلن في مطلع نوفمبر 2010م، وبعد انسحاب السلطة من الحوار الذي دام 13سنة، تغيير النظام وعبر النضال الشعبي المباشر بالدعوة للهبة الشعبية وتنظيم التجمعات السلمية كان أكبرها قد تم في 3 فبراير 2011م وفي عواصم كافة المحافظات، ولهذا ثمة من يؤرخ لانطلاق الثورة بهذا التاريخ وليس 11 فبراير 2011م يوم بدء الاحتجاجات المستمرة والاعتصامات الدائمة في ميادين التغيير والحرية.

لقد تبنت الاعتصامات الشبابية الشعبية في ساحات الحرية والتغيير شعار موحد- هو إسقاط النظام وإقامة الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة، وهو شعار يختلف عن شعار ائتلاف اللقاء المشترك وشركائه من حيث المظهر لكنه يلتقي معه من حيث الجوهر والنتيجة المتوخاه، حيث رفع ائتلاف اللقاء المشترك وشركاه شعار تغيير النظام، ولكن على أساس وفاق وطني وتضمن مشروع رؤية للإنقاذ الوطني مقومات الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة، دون ذكر الدولة المدنية، ومن ثم، فإن الهدف العام للثورة

ولائتلاف اللقاء المشترك وشركائه- هو هدف مشترك، الأمر الذي سمح بإيجاد ائتلاف جديد يضم الطرفين: ((**المجلس الوطني لقوى الثورة السلمية**)) وتوحيد الهدف النهائي- إقامة الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة، وتضمين هذا الهدف في وثيقة تأسيس المجلس الوطني لقوى الثورة السلمية المقرة من قبل الجمعية الوطنية للائتلاف في 17 أغسطس 2011م.

بيد أنه يلوح في الأفق خطران يهددان استمرار هذا الائتلاف ومشروعه:

1- شبح الحرب الذي لا يزال خياراً قائماً لعلي عبدالله صالح وعائلته وحتى بعد نقل السلطة إلى نائبه بموجب المبادرة الخليجية وآلية الأمم المتحدة لنقل السلطة وخطوات الانتقال الديمقراطي الساريتان من تاريخ 23 نوفمبر 2011م.
2- تحالف التيار السلفي الديني، بما في ذلك، تيار عبدالمجيد الزنداني في حزب التجمع اليمني للإصلاح، ضد التغيير الديمقراطي وضد الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة على وجه الخصوص.
3- عدم وضوح إستراتيجية الغرب تجاه التغيير في اليمن.
4- الموقف المعادي للتغيير الديمقراطي من قبل دول الجوار (مجلس تعاون دول الخليج العربي).
5- الصراع السعودي الإيراني الذي سيجد في مرحلة ما قبل الانتقال مناخاً ملائماً لتكون اليمن مسرحاً له.

خاتمة:

مما تقدم يتبين أن الفضل في نجاح تحالف اللقاء المشترك ثم تحالف القوى السياسية من أجل التغيير يرجع إلى أمرين:

الأول: ضرورة التغيير والإصلاح الديمقراطي، وهي مهمة تعول على انجازها إزالة انزلاق اليمن إلى الفوضى والحرب الأهلية الشاملة.

الثاني: طرح أحزاب اللقاء المشترك في هذا التحالف الصراعات والاعتبارات الإيديولوجية جانباً وإلى حد بعيد.

ومما تقدم أيضاً يتبين أن اللقاء المشترك وتحالفاته السياسية والاجتماعية صار يمثل قوى لديها رؤى وفاعلية للتغيير السلمي، وهي قوى تمثل أحزاب سياسية ذات مرجعيات إيديولوجية مختلفة وقوى اجتماعية متعددة تنتمي إلى شرائح وطبقات مختلفة تلتقي حول منطلقات إستراتيجية للتغيير عبر الإصلاح السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، وإنقاذ البلاد التي تواجهه تحديات كبرى تهدد الكيان الوطني بالانهيار، والمتمثلة بحالة الانسداد السياسي،والانقسام الوطني:القضية الجنوبية، وحرب صعدة، والأزمة الاقتصادية، وأخيراً انهيار السلطة بفعل الثورة الشعبية المستمرة منذ 11 فبراير 2011م.

لقد توصلت القوى العاملة من أجل التغيير إلى رؤى للإنقاذ ومدخله إقامة دولة القانون- الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة وحل القضية الجنوبية وحرب صعدة، لكن هذه الحلول تتطلب قبول أطراف الصراع المختلفة بالحل الديمقراطي. ثمة عائق رئيسي يتمثل في انهيار سلطة علي عبدالله صالح مع استمرار قوات موالية يقودها أبناءه وأبناء أخيه وأخوته تعرقل إقامة السلطة البديلة.

بيد أنه لا خيار بديل عن التغيير السلمي لمنع انزلاق اليمن إلى المجهول، ولا بديل عن العمل لحشد القوى السياسية والاجتماعية حول مشروع التغيير السلمي وجعله خياراً للجميع.

تحتاج رؤية التغيير الديمقراطي إلى حسم خيار شكل الدولة لكي يكتمل تصور مهام وصلاحيات هيئات الدولة المركزية والمحلية، كما أنها تحتاج إلى تغطية بعض النواقص أو إجلاء بعض الغموض، مثل النقص في النص على بعض حقوق الإنسان وعدم وضوح النص الخاص بالمساواة وعدم التمييز، وعدم النص بوضوح على الكوته النسائية في إطار قوائم الأحزاب الانتخابية وغيرها، وهي مسائل مطروحة للحوار خلال الفترة الثانية من المرحلة الانتقالية، بموجب آلية الأمم المتحدة لانتقال السلطة، ووضعها في صيغة نهائية من خلال مؤتمر وطني يقرر أسس التغيير ووضع دستور جديد للبلاد يحقق التحول الديمقراطي وبناء الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة.

[i] راجع. محمد أحمد علي (المخلافي) – التغيير: مرجع سابق ص